مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (2)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (2) 2019

الواقع الاجتماعي للأسر المُهجَّرة
"دراسة ميدانيَّة على عيِّنة من الأسر المُهجَّرة داخل مدينة حلب"

د. محمد أكرم القش*
سامي ناصر الرجى**

(تاريخ الإيداع 8 / 1 / 2019. قبل للنشر في 17 / 3 / 2019)

□ ملخّص □

أسهمت الحرب التي تعيشها سورية في تهجير آلاف الأسر من مناطقهم الأصليَّة إلى مناطق أخرى؛ بحثاً عن الأمان والاستقرار، ولكنَّ مدَّة الحرب طالت أكثر من المتوقع –8 سنوات ولازالت –الأمر الذي أدَّى إلى انتقال الأسر المهجَّرة من الاستقرار المؤقَّت في هذه المناطق الجديدة إلى الاستقرار شبه الدائم، ومن أبرز هذه المناطق التي استقبلت الأسر المهجَّرة محافظة حلب؛ إذ بلغ عدد الأسر المهجَّرة (180) ألف أسرة هُجِّرت من مختلف المناطق السورية التي تعرضت لأعمال الحرب، واستقرَّت في أجزاء من مدينة حلب؛ أي: ما نسبته (18.3 %) من إجمالي الأسر المهجّرة؛ لذا جاء هذا البحث ليتناول الواقع الاجتماعيَّ لهذه الأسر من خلال دراسة وصفيَّة، عبر ثلاثة أقسام، مثَّل القسم الأول: إشكالية البحث، أمَّا القسم الثاني: فقد كان الإطار النظري للبحث؛ إذ تمَّ التطرُّق فيه إلى الهجرة الداخليَّة في سورية قبل الحرب والنزوح وخلالها من خلال مراجعة بعض الأدبيات التي تناولت الموضوع، ومثَّل القسم الثالث: النتائج. فتضمَّن البحث دراسة عيِّنة من الأسر المهجّرة للتعرُّف إلى واقعها الاجتماعيِّ من خلال دراسة وصفيَّة لها، وبيّن البحث مدى الحاجة إلى تحسين هذا الواقع في ظلِّ المدَّة الزمنيَّة الطويلة للحرب.

الكلمات المفتاحيَّة: الأسرة، الهجرة الداخليَّة، النزوح، الحرب، الأزمة.

* أستاذ مساعد – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق–سورية.
** معيد وطالب دراسات عليا (دكتوراه) – قسم علم الاجتماع – كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة دمشق–سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية المجلد (41) العدد (2)2019
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Arts and Humanities Series Vol. (41) No. (2) 2019

The Reality of Displaced Families
"A field study on a sample of displaced families in the city of Aleppo"

Dr. Mohammad Akram ALkesh*
Same Naser ALraja**

(Received 8 / 1 / 2019. Accepted 17 / 3 / 2019)

□ ABSTRACT □

Syria's war has contributed to the displacement of thousands of families from their areas to other to other regions to looking for security and stability. However, the duration of the war was longer than expected - 8 years and still - which led to the displacement of displaced families from temporary stability in these new areas to semi-permanent stability and the most prominent areas that received displaced families was Aleppo governorate; the number of displaced families (180 thousand) families were displaced from various areas that were subjected to war. They settled in parts of Aleppo city, (18.3%) of the total number of displaced families; So this research came to address the reality of these families through a descriptive study, across three sections, the first section: the problem of research, The second part was the theoretical framework of the research. It dealt with internal migration in Syria before and during the war, through reviewing some of the literature that dealt with the subject, the third section: results. The research included a study of a sample of the displaced families to identify their social reality through a descriptive study, and the study of the need to improve this reality in light of the long period of the war.

Keywords: Family, Internal Migration, Displacement, War, Crisis.

* **Professor - Faculty of Arts and Humanities, Damascus University - Damascus - Syria.**
****Professor - Faculty of Arts and Humanities, Damascus University - Damascus - Syria.**

مقدِّمة

تُعدُّ ظاهرة الهجرة الداخليَّة ظاهرة عالميَّة قد تشترك بها جميع دول العالم دون استثناء بغضِّ النظر عن الأسباب الدافعة أو الجاذبة لها، لكن في حالات الحروب والكوارث، تتحوَّل هذه الهجرة إلى إشكاليَّة سكانيَّة تُعرف بالنزوح –ولا يندرج تحت مفهوم الهجرة الاختياريَّة للفرد داخل وطنه– وعالميّاً قدَّر مركز رصد النزوح الداخلي (IDMC) بما يقرب من (11.3) مليون نازح داخليّاً كانوا يعيشون بدون أيِّ مساعدات إنسانيَّة ذات قيمة في عام (2007)، ويمتلكون الكثير من السمات والخصائص التي تجمع بينهم، والتي تؤدِّي مع الوقت إلى تفاقم الإحساس بانعدام الاستقرار واستمرار المعاناة (مركز دراسات اللاجئين، 2009، ص 48)، وأمَّا في سورية؛ فقد شكلت أزمة النزوح إحدى التحدِّيات التي تواجه الحكومة في مختلف القطاعات الخدميَّة منها والأمنيَّة؛ إذ كانت هذه الإشكاليَّة إحدى إفرازات الحرب التي تعيشها سورية ولا تزال؛ حيث بلغ عدد الأسر المهجّرة في سورية خلال سنوات الأزمة (987) ألف أسرة – 6 مليون نازح– موزَّعة على محافظات القطر، وكانت محافظة حلب من أكثر المحافظات استقبالاً للنازحين؛ فكان هذا البحث للوقوف على الواقع الاجتماعي لهذه الأسر المهجّرة؛ إذ حُدِّد المجال البشري للبحث بأرباب الأسر المهجّرة الذين أُخذت منهم عيِّنة بلغت (75) أسرة مهجّرة خلال العام (2018)، وكانت عيِّنة البحث عيِّنة مقصودة، والمجال المكاني تمَّ تحديده في مدينة حلب؛ لأنَّها تضمُّ الأسر المهجّرة قيد البحث. وأُنجز هذا البحث إنجازاً كاملاً خلال الفترة من12/ 12/ 2017 إلى 29/ 11/2018.

مشكلة البحث وتساؤلاته

جاءت أزمة التهجير والنزوح كإحدى مفرزات الحرب التي تعيشها سورية؛ إذ هُجّرت آلاف الأسر من مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى؛ بحثاً عن الأمان والاستقرار المؤقت على أمل العودة إلى مناطقهم الأصلية في أقرب وقت ممكن. وكانت مدينة حلب من بين المدن التي شكَّلت أماكن جذب للأسر المُهجّرة من مناطق الحرب؛ إذ بلغ عدد الأسر المُهجّرة إليها (180 ألف أسرة)؛ أي: ما نسبته (18.3 %) من إجمالي الأسر المهجّرة (القش، 2018، ص 130). ومع طول مدة الحرب اتَّجهت الأسر المهجّرة إلى الاستقرار شبه الدائم في مدينة حلب، هذا الاستقرار الذي يرتبط بالواقع الاجتماعي لهذه الأسر في المكان الجديد؛ من قدرتهم على الاندماج في المجتمع الجديد، ووضع السكن، والوضع الصحي، وغيرها من الظروف التي قد تسهم في تعزيز بقائهم واندماجهم إلى حين انتهاء الحرب، وعودة الأمان إلى مناطقهم، أو ربَّما استقرارهم في مدينة حلب إلى فترة ما بعد الحرب، أو قد تسهم بانعدام استقرارهم واستمرار معاناتهم، وادَّعى البعض أنَّ هناك حالة من عدم الاستقرار في هذا الواقع الاجتماعي سواء في صعوبة الاندماج، أو ما يتعرضون له من إهمال تمثَّل في ضعف الخدمات المقدَّمة لهم، فجاء هذا البحث للوقوف على هذا الادِّعاء؛ إذ تبلورت مشكلة البحث بالتساؤل الرئيسي الآتي: **ماهو الواقع الاجتماعي للأسر المهجّرة في مدينة حلب؟** ويتفرَّع عنه مجموعة من التساؤلات التي سيحاول البحث الإجابة عنها:

- هل تمكَّنت الأسر المهجّرة من الاندماج مع المجتمع المضيف في مدينة حلب؟
- ما هو الواقع السكني للأسر المهجّرة في مدينة حلب؟
- ما هو الواقع الصحي في المناطق التي تعيش فيها الأسر المهجّرة في مدينة حلب؟
- ماهو واقع المياه والصرف الصحي في المناطق التي تعيش فيها الأسر المهجّرة في مدينة حلب؟

أهمية البحث وأهدافه

تبرز أهمية البحث من كون ظاهرة النزوح الداخلي أصبحت من أكثر الظواهر الإشكالية التي تعيشها سورية؛ أي: أصبحت واقعاً معاشاً، ولا بد من وضع الخطط والاستراتيجيات للتعامل مع هذا الواقع وتكييفيه بما يخدم البلد. بالإضافة إلى أنّه لم تجرِ دراسات حول الواقع الاجتماعي للأسر المهجّرة في مدينة حلب على حدِّ علم الباحث.

ويسعى البحث إلى تحقيق الهدف الرئيسي المتمثِّل **بالتعرُّف إلى الواقع الاجتماعي للأسر المهجّرة في مدينة حلب** ويتفرَّع عنه الأهداف الفرعيَّة الآتية:

- التعرف إلى الحالة السكانية لرب الأسرة المهجّرة (الجنس/ العمر).
- التعرف إلى اندماج الأسر المهجّرة مع المجتمع المضيف في مدينة حلب.
- التعرف إلى الواقع السكني للأسر المهجّرة في مدينة حلب.
- التعرف إلى الواقع الصحي في المناطق التي تعيش فيها الأسر المهجّرة في مدينة حلب.
- التعرف إلى واقع المياه والصرف الصحي في المناطق التي تعيش فيها الأسر المهجّرة في مدينة حلب.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى: دراسة مجدلين الأحمد (2017) بعنوان "**عوامل استقرار المهجَّرين في طرطوس في ظلِّ الأزمة السورية حالياً – دراسة ميدانية على عدد من الأسر المهجّرة في طرطوس**"، المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية. هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل التي ساعدت الأسر المهجّرة على الاستقرار في طرطوس في ظل الظروف التي ألمت بالمجتمع السوري بالاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وطريقة المسح الاجتماعي، والاستبانة كأداة للدراسة التي طُبِّقت على (150) أسرة، وتوصلَّت الدراسة إلى أنَّ وجود فكرة مسبقة لدى الأسر القادمة إلى طرطوس عن هذه المحافظة وطبيعتها كان سبباً لاختيارها، ولأنها آمنة، وأيضاً ضمان تمتُّع الأسر بالاهتمام، والرعاية الصحية، وتأمين التعليم لأبناء هذه الأسر، كل ذلك شكَّل عوامل استقرار لهذه الأسر، وقد وُجد أن هناك نسبة كبيرة من هذه الأسر حاصلة على شهادة تعليم عليا وغالبيتها مرتبطة بسوق العمل.

الدراسة الثانية: دراسة محمد فتح الله (2016) بعنوان "**أثر النزوح على تفاقم مشكلة السكن العشوائي في مدينة دمشق– دراسة منطقة الطبالة نموذجاً**"، المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية. هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير النزوح إلى المناطق العشوائية على الخدمات، معتمدة في تحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي، وكانت الاستبانة أداة الدراسة التي طُبِّقت على عينة من (100) أسرة في منطقة الطبالة. وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة أعداد النازحين أدَّت إلى زيادة التوسُّع في المساكن العشوائية، وبالتالي زيادة الضغط على الخدمات في المنطقة، ويشكِّل التأخُّر في المعالجات لمشكلات السكن العشوائي إلى تحول هذه المناطق لتجمُّعات ذات بيئات وقيم اجتماعية مستقلَّة عن القيم العامَّة، وبالتالي تفشي الممارسات والسلوكيَّات السلبيَّة.

الدراسة الثالثة: دراسة االمالكي وشلبي (2000) بعنوان "**الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة**" معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). هدفت الدراسة إلى تحليل ظاهرة الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة، من حيث تحديد حجم الظاهرة وأسبابها ودوافعها واتجاهاتها وسماتها العامة وخصائصها الاقتصادية والاجتماعية. واعتمدت الدراسة على البيانات التي وفَّرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت الذي نفَّذه الجهاز

المركزي للإحصاء الفلسطيني، وخلصت الدراسة إلى تفرُّد ظاهرة الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة عن تلك التي عرفتها بقيَّة دول العالم، بغلبة دوافعها السياسية على الاقتصادية في حالتي الطرد والاستقطاب.

التعقيب على الدراسات السابقة إن الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة؛ إذ تمت الاستفادة منها على الصعيدين النظري والمنهجي لما تتضمَّنته من مفاهيم ومصطلحات. ويتَّفق البحث الحالي مع معظم الدراسات السابقة في اتِّباع المنهج نفسه، وهو المنهج الوصفي، غير أنَّها تختلف عن الدراسات السابقة في مجالات البحث (البشري والمكاني والزماني) وفي بعض الجوانب الأخرى؛ كربط ظاهرة النزوح بمتغيِّرات أخرى؛ مثل: السكن العشوائي، فدراسة مجدلين ركَّزت على عوامل الاستقرار للأسر النازحة، أما البحث الحالي؛ فحاول التعرُّف إلى الواقع الاجتماعي لهذه الأسر في مدينة حلب، أما دراسة محمد؛ تناولت تأثير النزوح على السكن العشوائي، في حين اكتفى البحث الحالي بالتعرف إلى الواقع السكني لهذه الأسر النازحة، واعتمدت دراسة المالكي وشلبي على البيانات المكتبية وتحليلها لتحقيق أهدافها حول هجرة الأسر وعودتها، بينما البحث الحالي استخدم بيانات حية وواقعية أُخذت من عينة من الأسر التي هُجِّرت بسبب ظروف الحرب وما نتج عنها من أزمات. ومع ذلك فممَّا يُسجَّل للدراسات السابقة أهمية الموضوع المدروس على الصعيدين المحلي والعالمي.

مفاهيم ومصطلحات البحث

النزوح: يُعرَّف النزوح بأنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، ويتم النزوح رغماً عن إرادة النازح بسبب مؤثِّر خارجي مهدِّد للحياة؛ كالمجاعة، أو الحرب، أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه والتوجه إلى موقع آخر طمعاً في الخلاص من تلك الظروف (الخفاجي، 2015).

الأسرة: جاء في معجم علم الاجتماع أن "الأسرة هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معاً بروابط الزواج والدم والتبني، ويتفاعلون معاً، وقد يتمُّ هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء، ويتكوَّن منهم جميعاً وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة" (Josef Larousse, 1973, P131).

الأسرة المُهجّرة (إجرائياً): هي مجموعة الأفراد الذين ينتمون إلى رب أسرة واحد (أب/ أم) والذين تركوا مناطقهم الأصلية بسبب ظروف الحرب في سورية، ولجؤوا إلى بعض المناطق الآمنة في مدينة حلب سواء كانوا من داخل محافظة حلب إلى هذه المناطق أو من المحافظات الأخرى، أو من الموجودين حالياً في مدينة حلب خلال فترة الدراسة.

الواقع الاجتماعي: ما هو قائم حالياً وبالفعل؛ أي: ما أقامته وأبقت عليه الجماعة. (الصالح، 1999، ص505)

الواقع الاجتماعي (إجرائياً): هو جملة الأوضاع التي تحيط بالأسرة المهجّرة أو تعيشها (الأسر قيد الدراسة) في مدينة حلب خلال فترة إجراء البحث، ومن محدّدات هذا الواقع الاجتماعي المتغيِّرات الديمغرافية لربِّ الأسرة، والاندماج، ووضع السكن، والوضع الصحي، ووضع المياه، والصرف الصحي.

منهجية البحث

يُعدّ هذا البحث من الأبحاث الوصفية التي تعتمد على المنهج الوصفي، ومراحله تتلخَّص بمرحلتين أساسيَّتين؛ الأولى: يُطلَق عليها مرحلة الاستطلاع، والثانية: مرحلة الوصف الموضوعي" (عبيدات، 1999، ص46 –47). لذلك تمَّ الاعتماد عليه لمعرفة الواقع الاجتماعي للأسر المهجّرة في مدينة حلب، كما يستند هذا المنهج إلى سلسلة إجراءاتٍ منهجيةٍ تهدف إلى جمع المعطيات الواقعية عن موضوع البحث باستخدام طريقة المسح الاجتماعي بالعينة كطريقة رئيسية؛ والملاحظة كطريقة ثانوية في البحث، وتُعَدُّ من الطرائق الأكثر ملائمةً للبحث، واعتمدت الاستبانة كأداة بحث

مقنّنة ومضبوطة بدقَّةٍ الأسئلة الواردة فيها وتسلسلها، وهي الأداة الأكثر شيوعاً في الأبحاث الاجتماعية المعاصرة؛ لأنها تساعد على وضع المبحوثين في حالة سيكولوجية واحدة يخلقها الباحث بناءً على ما بين يديه من أسئلةٍ ومقاييسَ واحدةٍ موجهةٍ لكلٍّ من أفراد عينة البحث" (بريك، 1992، ص223). وبُنيت أسئلة هذه الاستبانة انطلاقاً من تساؤلات البحث، فتكوَّنت من قسمين حاولت تغطية جميع جوانب البحث، القسم الأول: تضمَّن المعلومات الشخصية لربِّ الأسرة المهجّرة (الجنس، العمر) أمَّا القسم الثاني؛ فقد شمل معلومات عن الواقع الاجتماعي للأسرة (الاندماج في المجتمع الجديد، وضع السكن، والواقع الصحي، والمياه والصرف الصحي) وتنوعت أسئلة الاستبيان بين الأسئلة المحدَّدة الإجابة، والأسئلة المفتوحة التي تم إغلاقها وتصنيفها بعد جمع البيانات، وإعادة ترميزها وتفريغها. واستخدم البحث أساليب الإحصاء الوصفي من التكرارات والنسب المئوية، والجداول المتقاطعة، والأشكال البيانية باستخدام برنامج SPSS.

الإطار النظري للبحث

1- الهجرة الداخلية في سورية قبل الحرب: تُعرَّف الهجرة الداخلية بأنها عملية انتقال الأشخاص أو الجماعة من منطقة اعتادوا الإقامة فيها إلى منطقة أخرى داخل حدود البلد الواحد. وتتطلب عملية الانتقال هذه، حركة فيزيقية تشمل تغيير مكان السكن، ولكنها لا تقتصر على ذلك، بل قد تشمل تغييراً في البيئة الاجتماعية والاقتصادية، وأحياناً الثقافية المحيطة بالمهاجر (مجدي المالكي، ياسر الشلبي، 2000، ص1).

واتَّسمت الهجرة الداخلية في سورية قبل الحرب بأنها هجرة من الريف إلى الحضر، وكانت نسبة هجرة الذكور أعلى من نسبة هجرة الإناث، وأنَّ معظم المهاجرين هم من العازبين، ولم تكن هناك عوامل طرد موحّدة لجميع المناطق الريفية في سورية، فالهجرة أصابت القرى الأكثر حرماناً من الخدمات الأساسية كشبكات الكهرباء والمياه والمدارس...إلخ، كما أصابت القرى التي حظيت تاريخياً بهذه الخدمات، وخاصة القرى التي توفَّرت فيها نسب عالية من المتعلمين، ومن ناحية العلاقات الاجتماعية غالباً ما تكون هذه الهجرة دائمة بحيث يقطع المهاجر صلاته بالقرية، ولا يأتيها سوى للزيارات الموسمية (الجرجور، 1980، ص 90 – 117).

وبقيت حركة الهجرة الداخلية في سورية واتجاهاتها حتى العام (2011) تحكمها الظروف الآنيّة (غير المنتظمة، أو غير الموجّهة تنموياً أو المخطط لها) لعوامل الطرد والجذب المتباينة من منطقة إلى أخرى، فبعض المناطق الشمالية – الشرقية التي كانت جاذبة للهجرة إليها أصبحت طاردة خلال سنوات الجفاف (2006 – 2009)؛ في حين تطورت بعض المناطق الجنوبية إلى جاذبة للسكان بعد أن كانت طاردة لهم (القش، 2018، ص128-129).

2- النزوح والتهجير خلال الحروب والأزمات الإنسانية: يُقصد بالنازحين داخلياً "الأشخاص أو مجموعات الأشخاص الذين أُكرهوا على الهرب، أو على ترك منازلهم، أو أماكن إقامتهم المعتادة، أو اضطروا إلى ذلك، ولا سيما نتيجةً أو سعياً لتفادي آثار نزاع مسلَّح، أو حالات عنف عامّ الأثر، أو انتهاكات حقوق الإنسان، أو كوارث طبيعية، أو كوارث من فعل البشر، ولم يعبروا الحدود الدولية المعترف بها للدولة (مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية، 2010، ص8). ويضطر النازحون داخلياً للعيش في بيئات نزوح مختلفة ومبعثرة؛ في المناطق الريفية والحضرية، وأحياناً في المخيمات، أو مراكز الإقامة المؤقتة، أو التجمعات غير الرسمية، ومنهم من يتوزّع بين المجتمعات المضيفة والأقارب والأصدقاء، وقد يتسنى للبعض العمل بشكل قانوني للتكفل بإعالة أسرهم مما يسمح لهم بتحقيق ما يمكن اعتباره درجة من الاندماج المحلي، بينما يعجز آخرون عن العمل. (مركز دراسات اللاجئين، 2009، ص48)

ولقد اضطرّ الأشخاص الذين نزحوا قبل العام (2009) في بعض الأحيان إلى العيش في ظلّ ظروف غير مستقرة، سواء من جهة المخاطر التي تهدِّد سلامتهم البدنية أو من جهة المشقّات التي تعترضهم في محاولة الحصول

على الضروريات الأساسية للبقاء على قيد الحياة؛ مثل: المياه النظيفة، والطعام، والرعاية الطبية، والمسكن. وغالباً ما تواجه الأسر النازحة الكثير من المخاطر يومياً من أجل الحصول على الضروريات الأساسية، والرعاية الصحية، وكانت هناك العديد من حالات الاغتصاب، والعنف الجنسي، ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية على سبيل المثال، أُفيد عن اغتصاب (8.300) امرأة خلال العام (2009)، وفي العراق، ارتفعت نسبة تعرّض النازحات اللواتي يتولّين بمفردهن إعالة أسرهن لمخاطر الاستغلال الجنسي مقارنة باللواتي كن برفقة رجال. وعادة ما يكون الأطفال النازحون أكثر عرضة من غيرهم لبعض المخاطر المتصلة بالنزاعات المسلحة، بما في ذلك التجنيد القسري (مركز رصد النزوح الداخلي، مجلس اللاجئين النرويجي، 2010، ص18).

وفي سورية تفاقمت مشكلة الخلل في التوزع الجغرافي للسكان نتيجة حركة النزوح السكاني الداخلي غير المسبوقة، وباتجاهات متعددة وربما متكررة (بين المحافظات)، وتشير التقديرات الأولية إلى أنَّ ثلث سكان سورية على الأقل قُدِّر لهم أن قاموا بحركة نزوح أو أكثر من مكان إقامتهم الاعتيادي إلى مكان آخر، سواء أكان هذا المكان الذي نزحوا إليه هو مكان إقامة عائلاتهم الأصلية (كهجرة معاكسة) أو أماكن جديدة كلياً. كما تشير هذه التقديرات إلى أن أكثر من ربع السكان تقريباً (نحو 6 مليون نسمة) أقاموا خارج مناطق سكنهم أو سكن عائلاتهم الاعتيادي قبل الحرب، وعاش نحو (2.8 – 3.3 %) منهم في مراكز إقامة مؤقتة جهزتها لهم المؤسسات الحكومية "اللجنة العليا للإغاثة". وقد أرخى هذا العدد الضخم من السكان المُهجّرين داخلياً بظلاله سلباً على مكتسبات التنمية بشكل عام، والتنمية البشرية بشكل خاص التي تراكمت عبر عدة عقود من الجهد والعمل الدؤوب المتواصل في هذا المضمار، كما أن الارتفاع الكبير في الكثافة السكانية بالمناطق المستقطبة للمهجرين أدى إلى تحديات وضغوط كبيرة على الخدمات، والبنية التحتية، وصعوبة في تأمين السكن بأبسط الشروط الصحية، بالإضافة إلى الارتفاع غير الاعتيادي لأسعار السلع والخدمات في المناطق الجاذبة للسكان نتيجة زيادة الطلب أرخى بظلاله الثقيلة على مستوى معيشة السكان، واستنزاف مدخراتهم، هذا فضلاً عما ستعانيه هذه المناطق مستقبلاً من مشكلات اجتماعية وبيئية مردها تباين الثقافات الفرعية، وبعض العادات والتقاليد (القش، 2018، ص129–130).

في ضوء ذلك، حدث تغيُّر في طبيعة الظروف المستجدة للمحافظات جذباً أو طرداً للسكان (الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، 2016). وحتى هذا التغير لم يتم باتجاه واحد، بل كان عرضة للتبدل وفقاً للظروف الأمنية، فمع بداية الحرب أصبحت محافظة الرقة من المحافظات الأولى الجاذبة للسكان، بعد أن كانت قبل الحرب طاردة لهم، ونظراً إلى ظروف الحرب التي مرت بها عادت وأصبحت طاردة للسكان، وكذلك الأمر بالنسبة إلى عدة محافظات كمحافظة درعا، أو ريف دمشق، أو حلب، حيث تغيرت من كونها جاذبة إلى طاردة للسكان، ومن ثم جاذبة. (وزراة الشؤون الاجتماعية والعمل، 2013)

ويتضح من حركة النزوح الداخلية أن الحجم الأكبر للنازحين تركَّز بالدرجة الأولى في محافظات حلب وريف دمشق وإدلب، وأن حركة النزوح تجري أغلب حالاتها من منطقة إلى أخرى داخل كل محافظة، وبحسب درجة الأمان والاستقرار، أو تبدلهما من مدة إلى أخرى. إلا أنه مع ذلك تميزت محافظات مثل اللاذقية وطرطوس ودمشق والسويداء بكونها أكثر المحافظات المستقطبة للسكان النازحين، مقابل حلب وإدلب وريف دمشق ودرعا والرقة ودير الزور التي كانت أكثر المحافظات غير المستقطبة أو الطاردة للسكان.

ومن المتوقع أن تمتد الآثار السلبية لهذا النزوح الاضطراري خلال مدد زمنية لا يتوقع أن تكون قصيرة، ليس فقط بسبب حجم الدمار والتخريب الذي أصاب البنى التحتية للمنشآت الاقتصادية والخدمية الحكومية والخاصة، وتضرر

المساكن أو فقدانها، بل بسبب ما صاحب عملية النزوح من تراجع أو تدهور للعديد من المؤشرات التنموية التي تحتاج عملية إعادتها إلى مستوياتها ما قبل الحرب إلى جهود كبيرة ومدد زمنية طويلة تفوق ما تحتاج إليه عملية إعادة تأهيل البنى التحتية، وصيانتها، وإعمارها على ضخامتها، وارتفاع تكلفتها المادية والبشرية والزمنية. ويجب أن يترافق ذلك مع سياسات وبرامج وإجراءات تنموية تعالج الخلل الذي أصاب البنى الاجتماعية والثقافية، وترمِّم ما تضرَّر أو فُقد من رأس المال الاجتماعي. (القش، 2018، ص 132)

3- الاستجابة للنزوح والتهجير: تقع مسؤولية الاستجابة لحركات النزوح والنازحين وحمايتهم على عاتق الحكومة؛ فهي مسؤولية وطنية بالدرجة الأولى؛ لأنهم ضمن نطاق أراضي الدولة، وعلى عاتق سلطات هذه الدولة. كما تقع هذه المسؤولة على عاتق الجهة التي تسيطر على أجزاء من أراضي الدولة في حال لم تستعدها الحكومة بعد، ومن ثم تقوم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية وهيئات حقوق الإنسان جميعاً بدور تكميلي لدور السلطة الحكومية في حماية حقوق النازحين داخلياً. وترتبط مسؤوليات السلطات الحكومية بمنع النزوح، وحظر النزوح التعسفي، وحماية وضمان احترام حقوق النازحين داخلياً أثناء النزوح، وخلق الظروف المؤاتية للعودة، وغيرها من الحلول الدائمة (مركز رصد النزوح الداخلي، 2010، ص24).

ولا ينبغي لأي تدخل أو خطة واقعية للسلام والمصالحة أن تتجاهل حقوق ومصالح النازحين داخلياً. فقد يؤدي الفشل فى التشاور مع النازحين، أو تلبية احتياجاتهم، أو إيجاد حلول لنزوحهم من خلال عملية واتفاقية سلام إلى إثارة التوترات، والتأثير على سياسات ما بعد الصراع، وكذلك إعاقة الجهود الجارية لبناء السلام. وتبدأ عادة الاستجابة بتقييم أسباب وديناميات وخصائص النزوح الداخلي؛ إذ يجب على الفاعلين الاجتماعيين (من حكومة وجمعيات ومنظمات، وغيرهم) أن يستثمروا ما هو ضروري من وقت وموارد لفهم طبيعة وأنماط النزوح الداخلي، وكذلك خصائص النازحين، وأي هياكل قيادية قد تكون موجودة؛ حيث من شأن هذا الفهم أن يساعد هؤلاء الفاعلين على تجنب الوقوع في فخ التفكير بأن النازحين داخلياً هُم كتلة واحدة متجانسة، وعلى التحقق من مدى تأثير النازحين داخلياً على عملية السلام سواء إيجاباً أو سلباً (مركز دراسات اللاجئين، 2009، ص74).

وتقوم الحكومات المحلية بدور محوري في تيسير إدماج النازحين –إلى جانب الفاعلين الآخرين في الحقل الإنساني– في المجتمعات المحلية المضيفة، ولا سيما عن طريق توفير السكن، والأمن، والمهارات، والتدريب على مباشرة الأعمال؛ إذ لابد من التسليم بالدور الإيجابي الذي يمكن أن يؤديه النازحون في إعادة تشكيل المدن (Global Conference on Cities and Migration, 2017.).

النتائج والمناقشة

1- الجنس

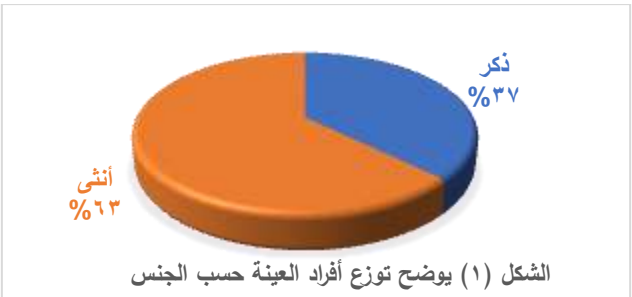

الشكل (١) يوضح توزع أفراد العينة حسب الجنس

يوضّح الشكل أعلاه أن أغلب أفراد عينة البحث هم من الإناث؛ إذ بلغت نسبتهن (63%)، بينما بلغت نسبة الذكور (37%) من إجمالي أفراد عينة البحث. وهذا يشير إلى أنَّ أغلب أرباب الأسر المهجّرة هن سيدات، وقد يكون سبب ذلك إلى قلة الرجال بسبب ظروف الحرب، فمنهم من التحق بالتجنيد، ومنهم من توفي، ومنهم من فُقد، ومنهم من سافر.....إلخ. فأصحبت السيدات هن من يترأسن الأسر، ويقمن عليها، ويدبِّرن شؤونها.

2- العمر

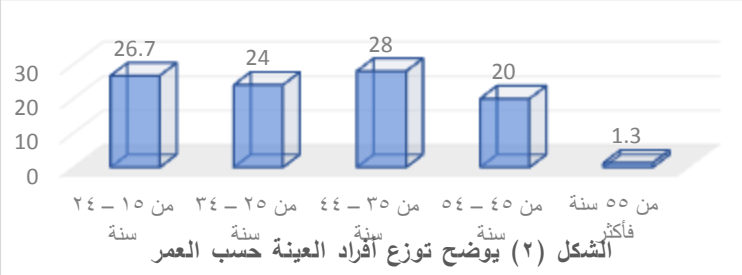

الشكل (٢) يوضح توزع أفراد العينة حسب العمر

يوضّح الشكل أعلاه أن أغلب أفراد عينة البحث هم من أرباب الأسر الذين تتراوح أعمارهم بين خمس وثلاثين سنة إلى أربع وأربعين سنة؛ إذ بلغت نسبتهم (28%) من إجمالي أفراد عينة البحث، ثم أرباب الأسر الذين تتراوح أعمارهم بين خمس عشرة سنة إلى أربع وعشرين سنة؛ إذ بلغت نسبتهم (26.7%) من إجمالي أفراد عينة البحث، يليهم أرباب الأسر الذين تتراوح أعمارهم بين خمس وعشرين سنة إلى أربع وثلاثين سنة؛ إذ بلغت نسبتهم (24%) من إجمالي أفراد عينة البحث، وبعدهم أرباب الأسر الذين تتراوح أعمارهم بين خمس وأربعين سنة إلى أربع وخمسين سنة؛ إذ بلغت نسبتهم (20%) من إجمالي أفراد عينة البحث، وأخيراً أرباب الأسر الذين تتراوح أعمارهم من خمس وخمسين سنة فما فوق بنسبة (1.3%) من إجمالي أفراد عينة البحث. ونجد هنا أن أغلب أرباب الأسر المُهجّرة إلى مدينة حلب هم داخل القوة البشرية، وهذا أحد مؤشرات فتوة المجتمع السوري.

3- الاندماج في المجتمع الجديد

الجدول (1) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير الاندماج

أسرتك مندمجة في المجتمع الجديد	العدد	النسبة المئوية
لا	23	30.7
نعم	52	69.3
المجموع	75	100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أرباب الأسر وجدوا أن أسرهم استطاعت أن تندمج في المجتمع الجديد؛ إذ بلغت نسبتهم (69.3%) من إجمالي أفراد عينة البحث، بينما (30.7%) من أرباب الأسر وجدوا أن أسرهم لم تتمكن من الاندماج في المجتمع الجديد؛ وهذا يعتبر مؤشراً جيداً إلى حد ما؛ لأن أكثر من ثلثي الأسر تمكنت من تقبل المجتمع الجديد والاندماج معه، الأمر الذي قد يكون من أحد الأسباب التي ساعدتهم على البقاء في مدينة حلب دون الانتقال إلى مناطق أخرى آمنة.

4- الوصول الى الخدمات الصحية.

الجدول (2) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير الوصول إلى الخدمات الصحية.

تمكنت أسرتك من الوصول إلى الخدمات الصحية	العدد	النسبة المئوية
لا	24	32.0

نعم	51	68.0
المجموع	75	100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أرباب الأسر وجدوا أن أسرهم تمكنت من الوصول إلى الخدمات الصحية التي تحتاج إليها؛ إذ بلغت نسبتهم (68%) من إجمالي أفراد عينة البحث، بينما (32%) من أرباب الأسر أفراد العينة وجدوا أن أسرهم لم تتمكن من الوصول إلى الخدمات الصحية التي تحتاج إليها. وهذا يُعتبر مؤشراً مقبولاً إلى حد ما، ولكنه دون المستوى المرجو؛ لأن الحاجات الصحية تُعتبر من أهم الأساسيات والحقوق التي تحصل عليها الأسر في جميع الظروف؛ لذا فتوقف الخدمات الصحية أو نقصها قد يؤدي إلى كوارث بشرية (وفيات، انتشار الأمراض والأوبئة).

5- توفر الدواء الذي تحتاجه الأسرة

الجدول (3) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير توفر الدواء

ما مدى توفر الدواء الذي تحتاجه أسرتك	العدد	النسبة المئوية
أحياناً	13	17.3
لا	10	13.3
نعم	52	69.4
المجموع	75	100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أرباب الأسر وجدوا أن الدواء الذي يحتاجه أحد من أفراد الأسرة كان متوفراً دائماً؛ إذ بلغت نسبتهم (69.4%) من إجمالي أفراد عينة البحث، بينما (17.3%) من أرباب الأسر أفراد العينة وجدوا أن الدواء الذي يحتاجه أحد من أفراد الأسرة كان متوفراً بشكل متقطع. ولكن (13.3%) من أرباب الأسر أفراد العينة وجدوا أن الدواء الذي يحتاجه أحد من أفراد الأسرة لم يكن متوفراً. وهذا قد يشير في أحد جوانبه إلى وفرة الدواء الذي أمنته الحكومة سواء من خلال الإنتاج المحلي أو الاستيراد –وإن كان هناك نقص في بعض أنواع الأدوية– وأن هذه الأسر المهجّرة تمكنت من الوصول إلى هذه الأدوية التي تحتاجها سواء عن طريق الخدمات الحكومية أو غير الحكومية من منظمات وجمعيات عاملة في مجال الحقل الإنساني.

6- توفر مقدمي الخدمات الصحية في المنطقة

الجدول (4) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير توفر مقدمي الخدمات الصحية

مقدمو الخدمات الصحية	العدد	النسبة المئوية
أحياناً	13	17.3
انا لست بحاجة إلى هذه الخدمة	3	4.0
لا	11	14.7
نعم	48	64.0
المجموع	75	100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أرباب الأسر وجدوا أن مقدمي الخدمات الصحية لأسرهم المهجّرة موجودون دائماً؛ إذ بلغت نسبتهم (64%) من إجمالي أفراد عينة البحث، بينما (17.3%) من أرباب الأسر أفراد العينة وجدوا أن مقدمي الخدمات الصحية لأسرهم المهجّرة كانوا موجودين بشكل متقطع. ولكن (14.7%) من أرباب الأسر أفراد العينة وجدوا أنه لم يكن هناك مقدمو خدمات صحية لأسرهم المهجّرة. وأخيراً وجد (4%) من أرباب الأسر أفراد العينة أن

أسرهم لم تكن بحاجة إلى مقدمي الخدمات الصحية، وقد يكون سبب ذلك عدم مرضهم، وبالتالي عدم لجوئهم إلى أي مقدم خدمة صحية سواء كان مقدم الخدمة الصحي جهة حكومية أو جهة غير حكومية من منظمات وجمعيات عاملة في مجال الحقل الإنساني في مدينة حلب.

7- قدرة الأسرة على الحصول على مياه الشرب

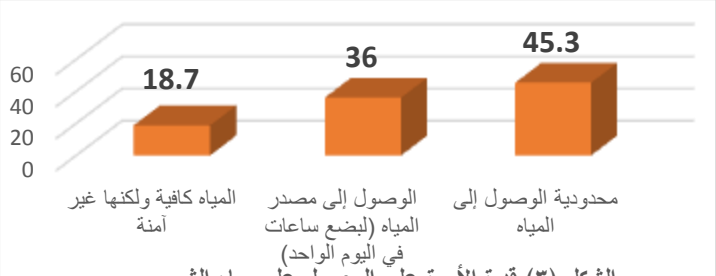

الشكل (٣) قدرة الأسرة على الحصول على مياه الشرب

يتضح من الشكل أعلاه أن أغلب أرباب الأسر وجدوا أن قدرة أسرهم على الحصول على مياه الشرب هي محدودة؛ إذ بلغت نسبتهم (45.3%) من إجمالي أفراد عينة البحث، بينما وجد (36%) من أرباب الأسر أفراد العينة أن أسرهم امتلكت القدرة على الوصول إلى مصدر المياه بالرغم من أن ذلك استغرق بضع ساعات من وقتهم في كل يوم، وأخيراً وجد (18.7%) من أرباب الأسر أفراد العينة أن أسرهم امتلكت القدرة على الوصول إلى مصدر المياه. وهذا يشير إلى توفير الحكومة لمصادر المياه في مناطق الأسر المُهجّرة بالرغم من انقطاع مصادر التغذية لمياه مدينة حلب لفترة طويلة؛ إذ تمكنت هذه الأسر من الوصول إليها. وقد يكون سبب محدودية بعض الأسر في الوصول عائداً إلى الوضع الصحي للشخص المسؤول عن تأمين المياه للأسرة كونه من ذوي الاحتياجات الخاصة، أو قد يكون من الأطفال والنساء.

8- المياه غير الصالحة للشرب

الجدول (5) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير المياه غير الصالحة للشرب

المياه غير الصالحة للشرب	العدد	النسبة المئوية
لا	56	74.7
نعم	19	25.3
المجموع	75	100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أرباب الأسر عبّروا أن المياه التي تشربها أسرهم هي مياه آمنة وصالحة للشرب ولا تسبب أي مرض؛ إذ بلغت نسبتهم (74.7%) من إجمالي أفراد عينة البحث، بينما عبّر (25.3%) من أرباب الأسر أفراد العينة بأن المياه التي تشربها أسرهم هي غير صالحة للشرب وقد تسبب الأمراض لأفراد الأسرة؛ إذ كانت هناك بعض الحالات المرضية التي كان سببها المياه، بالرغم من استبدال مصادر تغذية المياه في حلب بحفر الآبار داخل المدينة؛ إلا أن مياه هذه الآبار في كثير من الحالات كانت صالحة للشرب، وتم تزويد بعض نقاط توزيع المياه بأجهزة معالجة بسيطة.

9- عدم وجود منتجات للنظافة الشخصية

الجدول (6) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير عدم وجود منتجات للنظافة الشخصية

عدم وجود منتجات للنظافة الشخصية	العدد	النسبة المئوية
لا	59	78.7
نعم	16	21.3
المجموع	75	100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أرباب الأسر عبّروا أنه توفر لدى أسرهم منتجات للنظافة الشخصية من صابون، وشامبو؛ إذ بلغت نسبتهم (78.7%) من إجمالي أفراد عينة البحث، بينما عبّر (21.3%) من أرباب الأسر أفراد العينة بأنه لم تتوفر لدى أسرهم منتجات للنظافة الشخصية من صابون، وشامبو في المناطق التي يقطنونها؛ أي: أن هناك اهتماماً بالنظافة الشخصية –إلى حد ما– لأفراد الأسر المُهجّرة في مدينة حلب.

10- جمع القمامة

الجدول (7) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير جمع القمامة

جمع القمامة في الأماكن العامة	العدد	النسبة المئوية
لا	27	36.0
نعم	48	64.0
المجموع	75	100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أرباب الأسر عبّروا أن القمامة تجمع في الأماكن العامة ولا تتم إزالتها؛ إذ بلغت نسبتهم (64%) من إجمالي أفراد عينة البحث، بينما عبّر (36%) من أرباب الأسر أفراد العينة بأن القمامة لا تجمع في الأماكن العامة وتتم إزالتها باستمرار. ولكن هذا مؤشر على ضرورة الاهتمام بهذه النقطة لانعكاسها على صحة الأفراد من جهة، وعلى تلوث المنطقة من جهة أخرى؛ إذ قد تصبح مصدراً للأوبئة.

11- وضع السكن الحالي

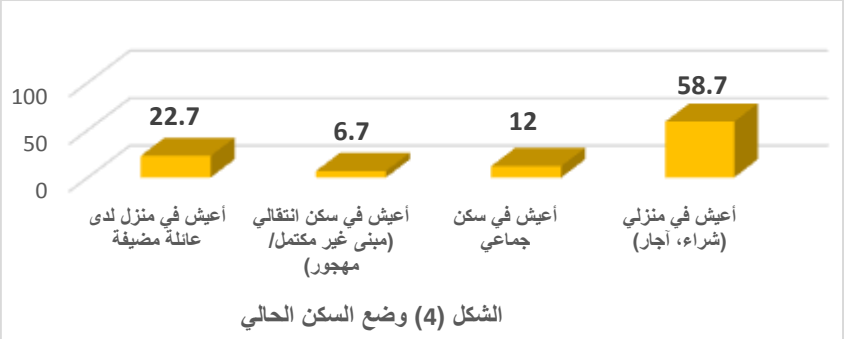

الشكل (4) وضع السكن الحالي

يتضح من الشكل أعلاه أن أغلب أرباب الأسر يقطنون في منزل يملكونه أو مُستأجر؛ إذ بلغت نسبتهم (58.7%) من إجمالي أفراد عينة البحث، بينما يقطن (22.7%) من أرباب الأسر أفراد العينة في منزل لدى عائلة استضافتهم إما بحكم القرابة أو الأصدقاء أو المعارف، ويقطن (12%) من أرباب الأسر أفراد العينة في سكن مشترك مع أسر مهجّرة أخرى. وأخيراً يقطن (6.7) من أرباب الأسر أفراد العينة في منزل غير مكتمل البناء أو مهجور. ويرجع هذا الازدحام في الأماكن إلى أن المناطق الآمنة في حلب هي محدودة، واستوعبت الأسر التي هُجِّرت من داخل حلب ومن خارجها من محافظات أخرى، بالإضافة إلى القاطنين الأصليين لهذه المناطق الآمنة.

12- وضع الكهرباء

الجدول (8) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير وضع الكهرباء

نقص الكهرباء في المنطقة	العدد	النسبة المئوية
لا	28	37.3
نعم	47	62.7
المجموع	75	100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أرباب الأسر عبّروا عن وضع الكهرباء بأنه يوجد نقص في الكهرباء في مناطق وجود الأسر؛ إذ بلغت نسبتهم (62.7%) من إجمالي أفراد عينة البحث، بينما عبّر (37.3%) من أرباب الأسر أفراد العينة بأنه لا يوجد نقص في الكهرباء في مناطقهم. ولابد من الإشارة إلى أن حلب لا تزال تعاني من مشكلة الكهرباء، فكانت إحدى الحلول التي أُدخلت إلى المحافظة هي نظام الاشتراك بمولدات الطاقة الكهربائية في كل حي، وهي ذات تكلفة مالية عالية، بالإضافة لكثرة أعطالها وما تسببه من تلوث للبيئة، ولا تعمل على مدار (24) ساعة.

13- المرافق والخدمات في السكن

الجدول (9) يبين توزع أفراد العينة حسب متغير وضع المرافق والخدمات في السكن

يوجد مرافق تالفة في المسكن	العدد	النسبة المئوية
لا	36	48.0
نعم	39	52.0
المجموع	75	100.0

يتضح من الجدول أعلاه أن أغلب أرباب الأسر عبّروا أن هناك بعض المرافق التالفة في المنزل (صرف صحي، مياه، تمديدات كهربائية)؛ إذ بلغت نسبتهم (52%) من إجمالي أفراد عينة البحث، بينما عبّر (48%) من أرباب الأسر أفراد العينة أنه لم يكن هناك بعض المرافق التالفة في المنزل (صرف صحي، مياه، تمديدات كهربائية)، ربما لأن منازلهم لم تكن تعاني من أي تلف أو ضرر، أو أنهم كانوا يمتلكون القدرة المادية والمالية لإصلاح أي عطل.

الاستنتاجات والتوصيات:

توصل البحث الحالي إلى الاستنتاجات الآتية:

1- أن الواقع الاجتماعي للأسر المُهجّرة في مدينة حلب يمكن أن يُوصف بأنه مستقر نسبياً.

2- أن أغلب أرباب الأسر المهجّرة هن سيدات يقمن على الأسرة ويدبرن شؤونها.

3- أغلب أرباب الأسر المهجّرة سواء كانوا من الرجال أو السيدات؛ هم من الفئة السكانية داخل القوة البشرية.

4- تمكنت أغلب الأسر المهجّرة -سواء من داخل محافظة حلب أو من خارجها- من الاندماج مع المجتمع الجديد.

5- معظم الأسر المهجّرة تمكنت من الوصول إلى الخدمات الصحية في المنطقة التي تقطنها بغض النظر عن مقدم الخدمة الصحية، وكانت الأدوية التي يحتاجونها متوفرة في أغلب الأوقات.

6- كانت قدرة معظم الأسر في الحصول على مياه آمنة للشرب جيدة.

7- توفرت لدى معظم الأسر المهجّرة منتجات للنظافة الشخصية (صابون، وشامبو، ...)، أما فيما يخص النظافة في المنطقة التي تعيش فيها الأسر المهجّرة؛ فإن القمامة كانت تُجمع في الأماكن العامة ولا تتم إزالتها.

8- معظم الأسر المهجّرة كانت تقطن في منازل تملكها أو تستأجرها، لكن هذه المنازل وغيرها من مناطق مدينة حلب كانت تعاني من نقص في الكهرباء، وإن بعض المرافق المنزلية (صرف صحي، مياه، تمديدات كهربائية) كانت تالفة وبحاجة إلى إصلاح ولم تتوفر الموارد، أو المال اللازم لشراء أدوات لإصلاح هذه المرافق.

ومن أجل أن يؤدي هذا البحث دوره على خير وجه، لابد من تقديم بعض التوصيات ومن أبرزها:

1- للجهات الحكومية:

✓ زيادة الاهتمام خدماتياً في المناطق التي تعيش فيها الأسر المهجّرة سواء في تأمين مياه صالحة للشرب، أو تحسين شبكات الصرف الصحي أو الكهرباء في هذه المناطق.

2- الجهات غير الحكومية (المنظمات الدولية والجمعيات الأهلية المحلية)

✓ تخصيص برامج تأهيلية للمساكن التي تقطنها الأسر المهجّرة.

✓ زيادة الأنشطة التي تسهم في الاندماج المجتمعي بين الأسر المضيفة والأسر المهجّرة.

3- مقترحات تتعلق ببحوث مستقبلية على سبيل المثال لا الحصر:

✓ الاندماج الاجتماعي بين المجتمع المضيف والمهجّر.

✓ دراسة رغبة الأسر المهجّرة في العودة إلى مناطقها الأصلية.

✓ دور الجمعيات الأهلية في دعم الأسر المهجّرة.

المراجع:

1. الأحمد، مجدلين، *عوامل استقرار المهجرين في طرطوس في ظل الأزمة السورية حالياً – دراسة ميدانية على عدد من الأسر المهجّرة في طرطوس*، رسالة ماجستير في العلوم السكانية غير منشورة، المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، 2017.

2. بريك، يوسف، *مناهج البحث في علم الاجتماع*، منشورات جامعة دمشق، دمشق، 1992.

3. الجرجور، توفيق، *الهجرة من الريف إلى المدينة في القطر العربي السوري*، دمشق، وزارة الثقافة، 1980.

4. الخفاجي، حسين، *تعريف النزوح –واللجوء –والهجرة*، صحيفة دنيا الوطن، 2015.

5. الصالح، مصلح، *الشامل: قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية*، دار عالم الكتب، الرياض، 1999.

6. عبيدات، ذوقان، *البحث العلمي*، دار مجدلاوي، عمان، 1999.

7. فتح الله، محمد، *أثر النزوح في تفاقم مشكلة السكن العشوائي في مدينة دمشق– دراسة منطقة الطبالة نموذجاً*، رسالة ماجستير في العلوم السكانية غير منشورة، المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، 2016.

8. القش، محمد أكرم، *أولوية المسألة السكانية في برامج إعادة إعمار سورية ما بعد الحرب*، مجلة جامعة دمشق، 2018.

9. مجدي المالكي، ياسر الشلبي، *الهجرة الداخلية والعائدة في الضفة الغربية وقطاع غزة*، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2000.

10. مجموعة العمل التابعة للتجمع العالمي للحماية، *دليل إرشادي عن حماية النازحين داخلياً*، جنيف، 2010.

11. مركز دراسات اللاجئين، *نشرة الهجرة القسرية – النزوح المطول*، العدد 33، جامعة أوكسفورد، 2009.

12. مركز رصد النزوح الداخلي، مجلس اللاجئين النرويجي، *النزوح الداخلي الملخص العالمي للاتجاهات والتطوّرات للعام 2009*، جنيف، 2010.

13. وزراة الشؤون الاجتماعية والعمل، *النتائج الأولية لمسح ميداني نفذه الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية*، دمشق، 2013.

14. الهيئة السورية لشؤون الأسرة والسكان، *التقرير الفني الثاني، تطور الحركة المكانية للسكان 1960 – 2010 والانزياحات السكانية 2011 – 2016*. 2016.

15. Global Conference on Cities and Migration, *Cities and Migration*, November, 2017.

16. Josef Sumpf et Michel Hugues*: Dictionnaire de Sociologie*, Librairie, Larousse, Paris, 1973.